الأمم المتحدة S/2010/217

مجلس الأمن

Distr.: General
29 April 2010
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد

أولا – مقدمة

١ – يُقدَّم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ١٨٦١ (٢٠٠٩) المؤرخ ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ الذي مدد المجلس بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد حتى ١٥ آذار/مارس ٢٠١٠، والقرار ١٩١٣ (٢٠١٠) المؤرخ ١٢ آذار/مارس ٢٠١٠ الذي مدد المجلس بموجبه ولاية البعثة حتى ١٥ أيار/مايو ٢٠١٠. ويعرض هذا التقرير التطورات المستجدة فيما يتصل بتنفيذ ولاية البعثة منذ صدور تقريري الأخير المؤرخ ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ (S/2009/535)، ويشمل أيضا توصيات تتعلق بمهام البعثة وتشكيلتها بعد انتهاء ولايتها الحالية في ١٥ أيار/مايو ٢٠١٠.

ثانيا – التطورات السياسية والأمنية

ألف – العلاقات بين تشاد والسودان

٢ – في الفترة المشمولة بهذا التقرير، شهدت العلاقات بين حكومتي تشاد والسودان تحسنا كبيرا. فقد وقعت الحكومتان اتفاقا أُبرم في نجامينا في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ بغية تطبيع علاقاتهما الثنائية. واتفقتا على جملة أمور منها منع الجماعات المتمردة من استخدام أراضيهما والعمل على نزع سلاحها. ونشرت الحكومتان، طبقا للاتفاق المذكور، قوة حدودية مشتركة قوامها ٣ ٠٠٠ فرد، وذلك لمنع حركة العناصر المسلحة عبر الحدود والحد من أنشطتها الإجرامية. وتخضع القوة لقيادة مشتركة يقع مقرها لفترة أولية مدتها ستة أشهر في الجنينة بدارفور ثم ينتقل إلى أبيشي في شرقي تشاد. وكانت زيارة الرئيس إدريس ديبي إيتنو للخرطوم في ٨ و ٩ شباط/فبراير الزيارة الأولى من نوعها منذ عام ٢٠٠٤ وأول لقاء بين رئيسي الدولتين منذ آذار/مارس ٢٠٠٨، وعُدت خطوة هامة على درب تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين. وأعقب هذه الزيارة تعيينُ سفير لتشاد لدى الخرطوم في

300410 300410 10-33278 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

١٥ شباط/فبراير. وفي ١٠ نيسان/أبريل، أُعيد فتح الحدود بين البلدين للمرة الأولى منذ عام ٢٠٠٣ وكان ذلك في ثلاث نقاط حدودية، كما استؤنفت حركة التجارة عبر الحدود.

٣ - وعملا بالاتفاق المبرم في ١٥ كانون الثاني/يناير، يسر البلدان عقد المحادثات مع الجماعات المتمردة في إقليم كل منهما. فقد استضافت نجامينا في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٠، تحت رعاية الرئيس إدريس ديبي إيتنو، المفاوضات التي أفضت إلى توقيع حكومة السودان وحركة العدل والمساواة في ٢٣ شباط/فبراير بالدوحة على الاتفاق الإطاري لتسوية النزاع في دارفور. ويسر الرئيس ديبي أيضا محادثات أُجريت مع حركة العدل والمساواة في شهر آذار/مارس في نجامينا. وفي الفترة من ١ إلى ٤ نيسان/أبريل، عقد وفد تشادي اجتماعا بالخرطوم مع ممثلين عن اتحاد قوى المقاومة (UFR) والمقاومة الوطنية المسلحة (RNA)، وذلك بتيسير من حكومة السودان. ورغم أن الاجتماع لم يأت حسب التقارير بنتائج حاسمة، فقد ذكرت الحكومة وجماعات المعارضة المسلحة أنها جميعا ملتزمة بالحوار.

باء - اتفاق ١٣ آب/أغسطس

٤ - وفي الفترة المشمولة بالاستعراض، أُحرز تقدم في مجال تنفيذ ''اتفاق ١٣ آب/أغسطس'' المبرم بين حكومة تشاد والمعارضة السياسية. ففي ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، قامت اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة بنشر جدول زمني للانتخابات يجري بموجبه تسجيل الناخبين في الفترة بين ٢١ آذار/مارس و ٩ أيار/مايو ٢٠١٠؛ وتُعقد الانتخابات البرلمانية والمحلية يومي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر و ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ على التوالي؛ وتُجرى الجولتان الأولى والثانية من الانتخابات الرئاسية يومي ٢٣ نيسان/أبريل و ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١١.

جيم - التطورات المستجدة في شمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى

٥ - في الفترة المشمولة بالاستعراض، ظل عدم الاستقرار يخيم على الحالة الأمنية في منطقة عمليات بعثة الأمم المتحدة الواقعة في شمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى. ففي ٢٢ و ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، شنت عناصر مسلحة مجهولة الهوية هجوما على منطقتي واندا دجالي وسام واندجا (على بعد ٢٠٠ كم إلى الجنوب من بيراو)، مما اضطر السكان إلى الفرار. ونشرت البعثة مفرزة عسكرية في سام واندجا في الفترة من ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ إلى ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ لردع أعمال العنف ضد المدنيين، وقامت في ٢٣ و ٢٤ كانون الأول/ديسمبر بنقل ١٤ موظفا للشؤون الإنسانية إلى بيراو.

وفي ١٦ آذار/مارس ٢٠١٠، أُفرج في دارفور عن موظفَيْن في منظمة غير حكومية دولية كانا قد اختُطفا في بيراو في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩.

٦ - ما زالت ثلاث ميليشيات، على الأقل، من جمهورية أفريقيا الوسطى موجودة في منطقة عمليات البعثة وحولها، وهي: اتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع، واتحاد الحركات الديمقراطية والجمهورية، وتجمع الوطنيين من أجل العدالة والسلام، فضلاً عن تواجد قطّاع للطرق من عدة دول مجاورة. أما قوى الأمن التابعة لجمهورية أفريقيا الوسطى، فعددُ أفرادها محدود للغاية في المنطقة. ولا يزال انعدام سلطة الدولة في شمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى يثير القلق بشأن استخدام منطقة الحدود الثلاثية كملاذ آمن للجماعات المسلحة، سواء كانت من أفريقيا الوسطى أو جماعات أجنبية.

دال - الحالة الإنسانية

٧ - ما زال نصف مليون شخص على الأقل بحاجة للمساعدات الإنسانية في شرق تشاد. وتقدِّم نحو ٧٠ منظمة إنسانية المساعدات لـ ٢٤٢ ٢٤٩ لاجئاً سودانياً في ١٢ مخيماً على طول الحدود مع السودان، ولأكثر من ٠١٩ ٦٢ لاجئاً من جمهورية أفريقيا الوسطى في ١٣ مخيماً في جنوب تشاد، وحوالي ٠٠٠ ١٦٨ مشرد داخلياً متواجدين في ٣٨ موقعاً في شرق تشاد، ولحوالي ٠٠٠ ١٥٠ شخص في مجتمعات محلية مُضيفة. ويوجد في شمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى، ٥٠٠ ٣ لاجئ سوداني تقريباً بالقرب من سام اواندجا في منطقة عمليات البعثة.

٨ - وما زالت الجهات العاملة في المجال الإنساني تشعر بالقلق جراء انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في البلد في أعقاب حملة زراعية سيئة أدَّت إلى انخفاض الإنتاج الزراعي بنسبة ٣٤ في المائة بالمقارنة مع العام الماضي. وعلاوة على ذلك، سُجل انتشار جيوب لسوء التغذية بمعدلات عالية تتراوح بين ٢٠ و ٢٩ في المائة من سوء التغذية الحاد في مناطق عدة من البلد. وهناك ما يقدَّر بنحو مليوني شخص معرَّضين لانعدام الأمن الغذائي. وفي مطلع هذا العام، وزَّع الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ ٣,٨ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة على الوكالات الإنسانية في تشاد. ويعمل برنامج الأغذية العالمي على توفير التغذية والخدمات الصحية لـ ٤٠٠ ٣٤ طفل دون الخامسة من العمر، ولـ ٥٠٠ ١٩ امرأة حامل ومُرضعة، ولـ ٥٠٠ ٣ مقدِّم رعاية للأطفال في مراكز التغذية العلاجية. ودعمت اليونيسيف مشاريع الصحة والتغذية التي استفاد منها حتى الآن ٨٠٠ ١٠ طفل يعانون من سوء تغذية حاد.

٩ - وفي الوقت الحالي تبلغ نسبة تمويل النداء الموحد من أجل تشاد لعام ٢٠١٠، الذي يسعى لجمع ٤٥٨ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لدعم أنشطة الإغاثة في حالات الطوارئ ٣٨ في المائة، مع تأكيد التدابير المتخذة لزيادة مستوى الاكتفاء الذاتي وقدرات الأشخاص الذين تضرروا من الأزمة. وفي آذار/مارس ٢٠١٠، خصص الصندوق المتجدد المركزي للطوارئ مبلغاً إضافياً قدره ٧ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة لتشاد لفائدة برامجها الإنسانية التي ينقصها التمويل، والتي تستهدف حوالي ٨٠٠ ٠٠٠ شخص.

ثالثا - تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد

ألف - نشر القوة

١٠ - أصدر مجلس الأمن تكليفاً للبعثة، لدى إنشائه عنصرها العسكري بمقتضى القرار ١٨٦١ (٢٠٠٩)، بالمساعدة على تهيئة الظروف الأمنية الملائمة لعودة اللاجئين والمشردين الطوعية والآمنة والمستدامة، ويشمل ذلك المساهمة في حماية اللاجئين والمشردين والمدنيين المعرضين للخطر، وتيسير توفير المساعدة الإنسانية في شرق تشاد وشمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى، وتهيئة الظروف الملائمة لتعمير تلك المناطق وتنميتها اقتصادياً واجتماعياً. وأقرَّ المجلس أيضاً النقاط المرجعية الواردة في تقريري المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ (S/2008/760) المتعلقة باستراتيجية انسحاب البعثة، بغية الوفاء بهذه النقاط المرجعية بحلول آذار/مارس ٢٠١١.

١١ - وتسارعت وتيرة نشر قوة البعثة أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، وازدادت أنشطتها في الميدان. وأثناء هذه الفترة، جرى نشر الأجزاء الرئيسية من كتائب المشاة من غانا ونيبال في منطقة العمليات، كما نُشِرت وحدات عسكرية لمراقبة الحركة من كمبوديا وسري لانكا، وفريق طبي جوي من سري لانكا، ووحدة طيران من بنغلاديش، وطليعة كتيبة المشاة المنغولية. ونفذت القوة ١ ٥٧٠ عملية حراسة أمنية، و ٥٦ قافلة، و ٨ ٧٨٠ دورية قريبة المدى، و ١ ٧٦٢ دورية بعيدة المدى، و ٢٥٨ عملية طيران بطائرات هليكوبتر، بما يمثل زيادة نسبتها ٣٢٠ في المائة في عمليات القوافل والحراسات الأمنية، و ٢٠٢ في المائة في الدوريات، و ٣١٠ في المائة في دوريات الهليكوبتر، مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير الماضية. ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، تضطلع القوة بمتوسط ٢٥٠ حراسة أمنية لأغراض المساعدة الإنسانية شهريا.

١٢ - وعقب طلب حكومة تشاد، المقدم في مذكرة شفوية مؤرخة ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، بأن تبدأ الأمم المتحدة إجراء ''مفاوضات'' لتحديد طرائق سحب البعثة، تم تجميد جميع إجراءات النشر الجديدة. وفي ذلك الصدد، أوقف نشر جنود الوحدة المنغولية البالغ عددهم ٥٣٥ فردا وتوجد معداتهم المملوكة للوحدة حاليا مخزنة بصورة آمنة في ميناء تيانجين في الصين؛ ولم تنشر القوات النامیبية البالغ عددها ٣٠٠ فرد في القطاع الجنوبي ويحتفظ حاليا بمعداتهم المملوكة للوحدة في ميناء دوالا في الكاميرون. وتم كذلك تجميد إجراءات نشر ١٠٠ فرد من جنود وحدة مهندسي المطارات التابعة لباراغواي، و ٥٠ جنديا من وحدة الإشارة السنغالية، و ٢٤٥ جنديا من سرية نقل باكستانية مرفق بها شحنة مملوكة للوحدة.

١٣ - وحتى ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٠، بلغ مجموع قوام قوة البعثة، بما يشمل المشاة والقوات التمكينية، ٣ ٤٤٢ جنديا، أي ما يمثل ٦٦,٢ في المائة من القوام المأذون به البالغ ٥ ٢٠٠ جنديا. وكان من المتوقع أن يصل القوام إلى ٤ ٨٥٠ جنديا، أو ٩٣ في المائة من القوام المأذون به، بحلول ١٥ أيار/مايو ٢٠١٠.

١٤ - وبحلول ١٥ آذار/مارس ٢٠١٠، تم إنشاء جميع قواعد عمليات البعثة وتم نشر ٧٥ في المائة في المتوسط من جنود المشاة في القطاعات، حيث بلغت نسبة النشر ٤٤ في المائة في القطاع الشمالي، و ١٠٠ في المائة في القطاع الأوسط، و ٧١ في المائة في القطاع الجنوبي، وما يقارب النشر الكامل في بيراو.

١٥ - وبدأت قوة البعثة في تسيير دوريات إبراز الوجود، ليلاً ونهاراً، عبر منطقة العمليات بأكملها لردع الأنشطة الإجرامية والأنشطة المسلحة، بما يشمل المناطق المحيطة بمخيمات المشردين داخليا واللاجئين وطرق الإمداد الرئيسية؛ وتوفير الحراسة لوكالات العمل الإنساني وأفراد الأمم المتحدة؛ وحراسة القوافل وتوفير الدعم الأمني للأنشطة الإنسانية. كذلك فإن الحفاظ على التأهب للقيام بعمليات الإنقاذ والإجلاء لأفراد العمل الإنساني وموظفي الأمم المتحدة لا يزال يشكل مهمة أساسية. واستُخدمت إجراءات الحراسة وتنظيم القوافل بصفة رئيسية لوكالات الأمم المتحدة، في حين أن تأمين المناطق، عن طريق الدوريات، هو لفائدة السكان المدنيين ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، لا سيما تلك التي تختار أن تعمل، انطلاقا من مبادئها وسياساتها، بدون حراسة أمنية. واتسم توفير الأمن للمناطق بأهمية كبيرة للجهات الفاعلة في مجال الأنشطة الإنسانية للشروع في أنشطة الإنعاش المبكر في مناطق عودة المشردين داخليا.

باء – دعم المفرزة الأمنية المتكاملة

١٦ – وخلال الفترة قيد الاستعراض، خلف مامادو مونتاغا ديالو (غينيا) اللواء جيراردو شومون (الأرجنتين) في منصب مفوض الشرطة اعتبارا من ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وفي ٢٢ نيسان/أبريل، نُشر ٢٢٣ شرطيا من أصل ٣٠٠ لتوفير التدريب والتوجيه والرصد للمفرزة الأمنية المتكاملة.

١٧ – وفي ٥ شباط/فبراير، تخرج ١٢٧ مجندا جديدا من دورة تدريبية لمدة شهرين قبل نشرهم، والتحقوا بالمفرزة، التي أصبح ملاكها يضم ٨١٣ فردا في ٢٥ نيسان/أبريل. وقد استفاد حتى الآن ١ ٠١٤ شرطيا ودركيا تشاديا من التدريب الذي توفره بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد للمفرزة. وقد غادر نحو ٢٠١ من الأفراد المفرزة منذ إنشائها بسبب الاستقالة (١٤٩) والإقالة لأسباب تأديبية (٤٥) والانتقال إلى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (٨) والوفاة (٧). ورغم تورط ضباط تابعين للمفرزة في عدة حالات من سوء السلوك الجسيم، بما في ذلك استخدام الأسلحة النارية دون ترخيص، انخفض عدد الإقالات لتلك الأسباب في الفترة المشمولة بالتقرير.

١٨ – ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ إلى ٢١ آذار/مارس ٢٠١٠، سيرت المفرزة ١٩٤ ٥ دورية نهارية وليلية حول مخيمات اللاجئين وفي المدن الرئيسية التي تُستخدم قواعد للأنشطة الإنسانية. وأفاد قادة اللاجئين بأن دوريات المفرزة أسهمت في زيادة الشعور بالأمن في المخيمات ويسّرت حرية التنقل. وخلال الفترة نفسها، اضطلعت المفرزة بما مجموعه ٢ ٠٩٥ حراسة أمنية، ولا سيما للأطراف الفاعلة في مجال الأنشطة الإنسانية. وفي غضون ذلك، وزعت حكومة تشاد، في آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠١٠، أسلحة آلية إضافية على المفرزة لتعزيز قدرتها على الردع خلال عملية المرافقة.

١٩ – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سجلت المفرزة ٤٦٦ شكوى، تعلقت ١٣٤ منها بالعنف الجنسي والجنساني، بما في ذلك ١٥ حالة اغتصاب. كما سجلت المفرزة ٤٣ حالة سلب مسلح وسبعة حوادث تتعلق بتسلل أفراد مسلحين، سواء من المتمردين أو الأفراد العسكريين التشاديين، إلى مخيمات اللاجئين. وردا على ذلك، أوقفت المفرزة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ٣٦٦ فردا يشتبه في ضلوعهم في جرائم، أحيل ١٨٥ منهم إلى السلطات القضائية بينما أطلق سراح الآخرين بناء على تسويات قانونية عرفية. كما استردت المفرزة ١٥ مركبة من أصل ٢٠ كانت قد اختُطفت وأقامت مراكز تفتيش أمنية بالقرب من المخيمات يُلزم فيها الأفراد النظاميون الذين يزورون مخيمات اللاجئين بتسليم أسلحتهم وذخيرتهم.

٢٠ - وفي إطار الجهود المبذولة لدمج المفرزة في الهياكل الإدارية المحلية وتشجيع التنسيق، وزعت البعثة في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠١٠ على السلطات المحلية التشادية ٢٠ جهازا للاتصال اللاسلكي من الأجهزة ذات التردد العالي، في كل مدينة رئيسية شرق تشاد. وقد بُرمجت قناة إذاعية واحدة لتيسير الاتصالات. وتنص خطط البعثة على ترتيبات مماثلة في مجال الاتصالات اللاسلكية من المقرر توسيعها لتشمل جميع مواقع المفرزة. وفي كانون الثاني/يناير، استهلت البعثة مراكز اتصالات هاتفية مجانية في حالات الطوارئ في ١٥ من أصل ١٩ موقعا تابعا للمفرزة لتيسير وصول السكان المحليين واللاجئين والمشردين داخليا إلى المفرزة وسائر القوات الأمنية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وفرت البعثة أيضا ٩٤ مركبة للمفرزة، مزودة بمعدات الاتصالات، اشتُريت عن طريق صندوق الأمم المتحدة الاستئماني دعما للمفرزة.

٢١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُحرز تقدم في زيادة مراعاة الاعتبارات الجنسانية لدى المفرزة وسلطات الشرطة التشادية عموما. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، وظفت الشرطة الوطنية التشادية ٢٥٠ شرطية من أصل ٤ ٩٠٣ مرشحات لشغل الوظائف، وذلك بدعم من البعثة. وسيؤدي توظيفهن إلى زيادة نسبة تمثيل المرأة داخل الشرطة الوطنية التشادية من ٤ في المائة إلى ٩ في المائة. كما طلبت السلطات التشادية الدعم من أجل توظيف ٢٠٠ امرأة في الدرك الوطني. وتبلغ نسبة تمثيل المرأة في المفرزة ١١ في المائة.

٢٢ - وحتى الآن تلقى صندوق الأمم المتحدة الاستئماني الذي يدعم المفرزة ٢٤,٧ مليون دولار مقارنة باحتياجاته للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ البالغ قدرها ٢٥,٥ مليون دولار. وفيما يتعلق بعام ٢٠١٠، تبلغ الاحتياجات من الموارد اللازمة لدعم المفرزة وأنشطة قطاعي العدالة والسجون في شرق تشاد ٢١,٧ مليون دولار. وقد أعلن الاتحاد الأوروبي وحكومات ألمانيا وفرنسا ولكسمبرغ والنرويج والولايات المتحدة واليابان عن تبرعات سخية بلغ مجموعها ١٧,٩ مليون دولار، مخصصة أساسا لدعم المفرزة، تم تلقي ٦,٨ ملايين دولار منها حتى الآن.

جيم - العدالة

٢٣ - لا تزال التحديات الرئيسية التي يواجهها إرساء قطاع قضائي كفؤ في شرق تشاد تتمثل في الظروف الأمنية للقضاة، وانعدام الهياكل الأساسية اللازمة للمحاكم، وعدم كفاية الموارد المالية والبشرية المخصصة لقطاع العدل، ونقص أو عدم تدريب الموظفين القضائيين، وعدم فعالية آليات الإشراف التأديبي، وتدخل السلطات الإدارية والأمنية في الشؤون القضائية، وعدم توفير محامي الدفاع، وانتشار آليات القانون العرفي في إقامة العدل، حتى في

الأمور الجنائية. وقد ساعدت البعثة الحكومة على معالجة هذه المسائل مع الأولويات الوطنية الواردة في برنامج إصلاح العدالة. وتعمل البعثة، لدى قيامها بذلك، بتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والبرنامج الوطني للعدالة الذي يدعمه الاتحاد الأوروبي وهو برنامج دعم العدالة.

٢٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، افتُتحت المحكمة الابتدائية في إيريبا في إطار الدعم الذي تقدمه البعثة لإدارة المحاكم. وبدأ تدريب ١٥٠ من نواب حكام المقاطعات والموظفين التابعين لهم كقضاة صلح في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ ويُتوقع أن ينتهي في أيار/مايو ٢٠١٠. ويقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج دعم العدالة والبعثة المساعدة في تدريب ٥٠ موظف تحقيقات إضافيا تابعين للمفرزة والدرك الوطني والشرطة الوطنية في مجال القانون الجنائي والقواعد والإجراءات وإنفاذ القانون، وذلك في الفترة من ٢١ نيسان/أبريل إلى ٢١ أيار/مايو في أبيشي.

٢٥ - وافتُتحت دار المحامين في أبيشي في شباط/فبراير، ويوجد فيها دائما ثلاثة محامين مستعدين للدفاع في القضايا الجنائية والمدنية. وسيوفر مركز للمساعدة القانونية يضم مساعدَين قانونيين المعلومات والمشورة القانونية للأشخاص الضعفاء، مع تركيز خاص على اللاجئين والمشردين داخليا والنساء والأطفال. وقد تلقت هذه المبادرة الدعم من نقابة المحامين التشادية والمنظمات الوطنية غير الحكومية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والبعثة. وسيلزم توفير تمويل إضافي لفتح مراكز أخرى للمساعدة القانونية في شرق تشاد وضمان استدامة هذه البرامج.

دال - الإصلاحيات

٢٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة توفير التدريب والتوجيه اليوميين أثناء العمل لموظفي السجون التشاديين، وفقا للمعايير الدولية. وفي هذا السياق، تلقى ٣٩ من مديري السجون، في الفترة من ١٦ إلى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، تدريبا على تقنيات إدارة السجون وأتيحت نماذج تدريبية لوزارة العدل التشادية لاستخدامها في أنشطة التدريب في المستقبل.

٢٧ - ويُتوقّع الانتهاء من إصلاح سجن أبيشي بحلول أيار/مايو ٢٠١٠. وقد أُقرت أربعة مشاريع سريعة الأثر بشأن ترميم سجن إيريبا وتحسين ظروف عيش السجينات. وإضافة إلى ذلك، وضعت البعثة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ الصيغة النهائية لمقترح مشروع يتعلق ببناء سجن في قوز بيضا، من المقرر تنفيذه رهنا بتوافر التمويل. وأكملت البعثة أيضا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ تقييما تقنيا لسجن أدري، بغية إعداد مقترح مشروع لإصلاحه.

٢٨ - وقد شرعت الحكومة في تدريب على المهارات في سجن أبيشي بدعم من المنظمات المحلية غير الحكومية. وفي شباط/فبراير، بدأت وزارة التعليم الأساسي التشادية تقدم دروسا أساسية لمحو الأمية بالعربية والفرنسية للموظفين والسجناء في سجن أدري.

٢٩ - ورغم التقدم المحرز، لا تزال هناك تحديات كبرى أمام تنفيذ عمليات إصلاح السجون، بما في ذلك نقص الغذاء والماء وضعف هياكل السجون وعدم كفاية عدد حراس السجون وافتقار إدارة السجون للفعالية. وما هروب ١٠٠ سجين من سجن أبيشي في ١٥ نيسان/أبريل إلا دليلا على التحديات التي تواجه إدارة السجون.

هاء - حقوق الإنسان

٣٠ - ما زال العنف الجنسي والجنساني أحد التحديات الرئيسية في مجال حقوق الإنسان في شرق تشاد، إذ يمثل ٥٥ في المائة من جميع الحوادث الموثقة، حيث تفيد التقارير بوقوع حالات الاغتصاب والزواج المبكر والزواج بالإكراه وتشويه الأعضاء التناسلية للأنثى. ومعظم ضحايا العنف الجنسي والجنساني أطفال. ويشمل مرتكبو الجرائم الرجال المسلحين، بمن فيهم أفراد الجيش الوطني التشادي، بل وأفرادَ المجتمعات المحلية التي ينتمي إليها الضحايا. وقد وقعت فتيات، لا تتجاوز أعمارهن أحيانا سن الرابعة، ضحايا الاعتداء الجسدي في مخيمات اللاجئين ومواقع المشردين داخليا، وكذلك في القرى المجاورة.

٣١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نفذت البعثة ١٨ برنامجا لتوعية الزعماء التقليديين، وقادة اللاجئين، والجماعات النسائية، والمجتمع المدني، وموظفي إنفاذ القانون. وقد زاد المستوى العام للإبلاغ عن حوادث العنف الجنسي والجنساني. وارتفع عدد الحوادث المبلغ عنها للمفرزة من خمس حالات في المتوسط شهريا في عام ٢٠٠٩ إلى ١٧ حالة في المتوسط شهريا في الربع الأول من عام ٢٠١٠.

٣٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استعرضت السلطات في شرق تشاد ٢٦ حالة من حالات الاحتجاز الاحتياطي المطول وسوء المعاملة، شملت ثمان منها قاصرين. ورغم أن ظروف الاحتجاز في شرق تشاد ظلت سيئة عموما، وتعرض بعض المحتجزين للتعذيب وسوء المعاملة، تقبّل موظفو إنفاذ القانون التشاديون التدريب في مجال حقوق الإنسان، ولا سيما فيما يتعلق بالاعتقال والاحتجاز.

٣٣ - وفي الفترة من ٩ إلى ١١ آذار/مارس ٢٠١٠، نظمت وزارة حقوق الإنسان وتعزيز الحريات منتدى وطنيا بشأن حقوق الإنسان في نجامينا، بدعم من البعثة. ووزعت حكومة تشاد، لأول مرة طيلة عقد كامل، تقارير على لجنة مناهضة التعذيب ولجنة حقوق الطفل

ولجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولجنة القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري واللجنة المعنية بحقوق الإنسان.

واو – حماية الطفل

٣٤ – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثقت البعثة حالة قاصرين عمرهما ١٦ عاما فرا من صفوف الجيش الوطني التشادي في تيني وقدما نفسيهما إلى المفرزة في مخيم تولوم للاجئين في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر. وأُبلغت البعثة بأن الولدين لاجئان من مخيم أوري كاسوني للاجئين زعما أنهما كانا قد جُندا في الجيش الوطني التشادي في حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وفي الفترة بين كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير، أكدت البعثة حالات ستة أطفال عادوا إلى مخيم إيريديمي للاجئين بعد أن فروا من صفوف حركة العدل والمساواة السودانية. وأكدت التفاصيل التي جُمعت خلال التحقيق أن أولئك القاصرين، وجميعهم ذكور، هم من بين ثمانية أطفال تتراوح أعمارهم بين ١٣ عاما و ١٦ عاما جندتهم الحركة في الفترة ما بين سنتي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨. وفي مخيم آم ناباك للاجئين، وثقت البعثة حالة قاصر عمره ١٧ عاما أفيد بأنه انضم إلى الحركة في ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ وأعادته أمه إلى المخيم بعد ذلك بفترة قصيرة.

٣٥ – وقد أبدت حكومة تشاد التزاما متواصلا وواضحا بمكافحة تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاع المسلح ومنع العنف ضد النساء. ونظمت الحكومة زيارات للتحقق والتوعية إلى المعسكرات التشادية ومواقع الجنود في مختلف أنحاء البلد.

٣٦ – وقامت السيدة الأولى، هندا ديبي إيتنو، برعاية حملة وطنية في الفترة من ١ إلى ٨ آذار/مارس ٢٠١٠ لمنع العنف ضد النساء والفتيات. وتعمل البعثة، بتنسيق مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، مع الحكومة من أجل وضع استراتيجية وخطة عمل على الصعيد الوطني بغية وقف الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال.

زاي – القضايا الجنسانية

٣٧ – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة دعم الحكومة في جهودها ومبادراتها الرامية إلى التوعية بضرورة إنهاء العنف ضد النساء والأطفال في المنطقة، وتحسين الأحوال المعيشية للسجينات في سجن أبيشي. وشرعت حكومة تشاد في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، بدعم من البعثة، في تنفيذ حملة توعية وطنية موضوعها ''اتحدوا لإنهاء العنف ضد النساء''، واستمرت الحملة طوال شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

٣٨ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، دربت البعثة ١٥٠ من أفراد المفرزة الأمنية المتكاملة في مجال القضايا الجنسانية. وفي آذار/مارس ٢٠١٠، دُرّب ٢٦ من أفراد المفرزة الأمنية المتكاملة في أبيشي ليعملوا بصفة منسقين للشؤون الجنسانية لتعزيز قدرة المفرزة الأمنية المتكاملة على الاستجابة الملائمة وتوفير الحماية للنساء والأطفال في مخيمات اللاجئين.

حاء - الشؤون المدنية

٣٩ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كثفت البعثة جهودها الرامية إلى تعزيز الحوار بين المجتمعات المحلية لنزع فتيل التوترات في شرق تشاد وتسهيل عودة المشردين داخليا. وتعاونت البعثة تعاونا وثيقا مع السلطات الإدارية والتقليدية التشادية لتنشيط الآليات المستدامة في مجال حل النزاعات المحلية. ففي منطقة دار سيلا، وفي أعقاب التوترات المتعلقة بالتنافس على الموارد الشحيحة، قامت البعثة بترتيب احتفالي مصالحة منفصلين، في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ بين لاجئي قوز عامر والمشردين داخليا في أراديب، والمجتمعات المحلية المضيفة في كوكو أنغارانا، وفي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، بين مجتمعات الدادجو والعرب والواداي في قريتي تيرو ومارينا اللتان يعود إليهما اللاجئون والمشردون داخليا.

٤٠ - وفي غيريده، يسرت البعثة عقد حلقة عمل عن التعايش السلمي نظمتها الحكومة في الفترة من ١٩ إلى ٢١ كانون الثاني/يناير، وقدمت دعما لوجستيا كبيرا لها. وقد حضر وزير الداخلية والأمن العام بالإضافة إلى السلطات المحلية التقليدية والإدارية هذه المناسبة التي تمخضت عن توصيات وقرارات تهدف إلى تحقيق التعايش السلمي. وفي ومنطقة واداي، قامت البعثة بدعم السلطات المحلية في حل المنازعات عن طريق تشكيل لجان مصالحة محلية في فارشانا وغالداوالغا وكاوا ومياتا وكثفت جهودها الرامية إلى دعم آليات المتابعة التي أقامتها السلطات المحلية لرصد تنفيذ الاتفاقات التي توصلت إليها المجتمعات المحلية.

٤١ - وبغية دعم العودة الطوعية للمشردين داخليا، قامت البعثة بدعم السلطات المحلية في فارشانا في تشكيل لجنة أمنية أهلية لتحسين الأمن في المنطقة. وقدمت البعثة دعما للسلطات المحلية فسلمت مبنى جديدا إلى المقاطعة الفرعية/الهيئة الوطنية لتنسيق الدعم المقدم إلى القوة الدولية في فارشانا في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، وجهزت مكاتب مقاطعة كوبي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

٤٢ - ولا يزال الحوار بين المجتمعات المحلية، والآليات الفعالة لحل النزاعات المحلية، ووجود السلطات الإدارية القوية، وتهيئة البيئة الآمنة شروطا أساسية لتحقيق العودة الطوعية للمشردين داخليا وقد أسفر الدعم الذي تقدمه البعثة في هذه المجالات الفنية عن نتائج إيجابية أولية، لكنها لا تزال هشة وقابلة للانعكاس. وبغية الحفاظ على هذه الجهود والاستفادة من

الزخم المتحقق، تعتزم البعثة تكثيف دعمها المقدم إلى السلطات المحلية والشركاء المنفذين، من خلال الاضطلاع بمشاريع الأثر السريع وإنشاء آليات متابعة فعالة تعنى بإقامة مناسبات للحوار بين المجتمعات المحلية.

طاء – فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٤٣ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة إدماج مسألة التوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في جميع أنشطة البعثة، بما في ذلك تدريب جميع أفراد البعثة والمفرزة الأمنية المتكاملة. وقامت البعثة أيضا بدعم مبادرات الحكومة والمجتمع المدني فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ونسقت عملها مع الجهود التي تبذلها المنظمات غير الحكومية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومنع انتقاله من الأم إلى الطفل. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، قامت البعثة بحملة توعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في مواقع النازحين في قوز بيضا وفي المدارس الثانوية في مدينة أبيشي. وفي آذار/مارس، أعادت البعثة تأهيل مركز للشباب في هجر – حديد لدعم المبادرات الشبابية الرامية إلى مكافحة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أوساط السكان. وكذلك وفرت البعثة وسهلت الاستفادة المجانية من خدمات المشورة والاختبار بشكل سري وطوعي فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لموظفي البعثة والسكان المضيفين (١ ٩٥٣ فحصا).

ياء – الإجراءات المتعلقة بالألغام

٤٤ – تنفذ البعثة أنشطتها في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام عن طريق شركة ماين تك الدولية (MineTech)، بالتنسيق مع المركز الوطني التشادي لإزالة الألغام والمركز الإقليمي لإزالة الألغام، وبالتآزر الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، وغيرهما من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها المشاركة في أعمال إزالة الألغام في تشاد.

٤٥ – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، طهرت البعثة ٥٥٤ ٢٣٣ ٣ مترا مربعا من الأرض، وتحققت من سلامة ٧٠٨ ١ كيلومترات من الطرق، وزارت ٣٦٢ مجتمعا محليا وطهرت ٢٢٠ منطقة خطرة. ويشكل نقص الموارد والقيود الأمنية عائقين رئيسيين أمام حركة فرق التطهير، ولا سيما إلى منطقة سلامات ومنطقة شمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى اللتين يعتقد أنهما ملوثتان بشدة بمخلفات الحرب من المتفجرات.

٤٦ - ووضعت البعثة مقترح مشروع للتوعية بخطر الألغام للفترة ٢٠١٠-٢٠١١، تقوم الجهات المانحة المحتملة بالنظر فيه حاليا. وفي كانون الثاني/يناير، أنشأت البعثة نظام إبلاغ تبلغ المجتمعات المحلية بواسطته بمعلومات عن مخلفات الحرب من المتفجرات من خلال البرامج الإذاعية المحلية والمنشورات والملصقات فيما يتعلق بالمخاطر المرتبطة بتلك المخلفات وسبل إبلاغ البعثة عن وجودها.

رابعا - دعم البعثات

٤٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أكملت البعثة تركيب أماكن إقامة جاهزة للقوات في فارشانا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، وفي أبيشي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، ورفعت بذلك القدرة التشغيلية والقدرة على الانتشار في هذين الموقعين إلى الحد الأقصى. وفي قوز بيضا، لا تزال أعمال التركيب جارية. وفي باهاي وكوكو أنغارانا وغيريده، اكتمل في آذار/مارس ٢٠١٠ العمل في تشييد الهياكل الأساسية، بما في ذلك الحواجز الترابية الأمنية، وتنظيم المواقع العامة، ومرافق المياه والصرف الصحي، بحيث يمكن إيواء القوات في خيام. وقد انتهت عملية الشراء الخاصة بتشييد معسكر بيراو في شباط/فبراير ٢٠١٠، ولكن التشييد معلق في الوقت الراهن.

٤٨ - ووفقا لمذكرة التفاهم بين البعثة وحكومة تشاد المؤرخة ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٩، أعادت البعثة رسميا إلى الحكومة ساحات خدمات الطائرات في مطار أبيشي (الساحة الغربية) في ٩ كانون الثاني/يناير وفي مطار نجامينا في ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وفي انتظار اتضاح مستقبل ولاية البعثة، عُلقت عملية الشراء المتصلة بتشييد ساحات خدمات طائرات مخصصة للبعثة. وفي غضون ذلك، تواصل البعثة استعمال ساحات خدمات الطائرات التي توفرها الحكومة.

٤٩ - وأحرزت البعثة أيضا تقدما كبيرا في أعمال مسح الموارد المائية ورسم الخرائط الخاصة بها في المنطقة الشرقية، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري، وهو ما أفضى إلى تجميع خريطة تبين أماكن توافر مصادر المياه في منطقة مسؤولية البعثة. وما برحت البعثة تقدم المساعدة للسلطات الحكومية أيضا من أجل تحديد مصادر جديدة للمياه وتنميتها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت البعثة بحفر آبار في إريبا يصل عمقها إلى حوالي ١٢٠ متر ويقدر أن توفر ما يكفي من المياه لسد حاجة سكان المدينة لعدة عقود قادمة متى ركبت مضخات وأنابيب الخدمات الشاقة.

خامسا – شؤون السلامة والأمن

٥٠ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت المرحلة الأمنية في الدرجة الرابعة في شمالي وشرقي تشاد، وفي الدرجة الثالثة في نجامينا والمناطق الجنوبية. وفي شمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى، ولا تزال المرحلة الرابعة سارية المفعول أيضا في منطقة عمليات البعثة.

سادسا – المناقشات المتعلقة بمستقبل البعثة

٥١ – في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، وجهت إليّ حكومة تشاد مذكرة شفوية تطلب فيها أن تشرع الأمم المتحدة في إجراء 'مفاوضات' لتحديد طرائق انسحاب البعثة ابتداء من ١٥ آذار/مارس ٢٠١٠. وأعرب المحاورون التشاديون في مناقشاتهم مع ممثلي الأمانة العامة عن عدم ارتياح حكومتهم لبطء نشر قوة البعثة. وذكروا أن البيئة الأمنية على أرض الواقع قد تحسنت وأن قوات الأمن التشادية ستكون قادرة على توفير الأمن والحماية الضروريين للفئات الضعيفة والعاملين في مجال الأنشطة الإنسانية. وأعربوا أيضا عن رضاهم عن قيام المفرزة الأمنية المتكاملة، بالتنسيق مع الأجهزة الأمنية الوطنية الأخرى، بتولي التحقيق في معظم أعمال اللصوصية والإجرام. وكما أعربوا أخيرا عن شعور حكومتهم بالإحباط إزاء بطء وتيرة تنفيذ مشاريع البنية الأساسية التي جرى الالتزام بها في إطار ولاية البعثة. وبالرغم مما ذكر أعلاه، أعربت السلطات التشادية على جميع المستويات عن تقديرها لعمل العنصر المدني للبعثة.

٥٢ – ومنذ ٢٦ كانون الثاني/يناير إلى ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٠، أوفدتُ إلى تشاد ثلاث بعثات متتالية من الأمانة العامة. وقد سعت البعثة الأولى، بقيادة مستشاري العسكري السابق اللواء (المتقاعد) باتريك كاميرت، إلى إقامة حوار مع السلطات بشأن الخيارات الممكنة، لمستقبل البعثة، وسعت من خلال القيام بذلك، إلى إيجاد أفضل السبل لمعالجة أوجه القصور الملحوظة في العنصر العسكري، بما في ذلك التدابير اللازمة لجعله أكثر فعالية. وأعاد ممثلو الحكومة التأكيد في التعهدات التي قطعوها على التزام الحكومة بضمان أمن المدنيين والعاملين في مجال الأنشطة الإنسانية وكرروا طلبهم بضرورة انسحاب العنصر العسكري للبعثة.

٥٣ – وترأس البعثة الثانية، التي أرسلت بناء على طلب مجلس الأمن، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، ألان لوروا، لاستكشاف سبل المضي قدما. وقد تُوجت هذه المناقشات بموافقة الرئيس ديبي على أن تحيل الأمانة العامة إلى مجلس الأمن مقترحا بتمديد الولاية فنيا لمدة شهرين لإتاحة المجال لإجراء مزيد من المناقشات فيما يتعلق بطرائق الانسحاب التدريجي للقوة العسكرية للبعثة (من ١٦ أيار/مايو إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر

٢٠١٠) واستمرار عنصرها المدني. وفيما يتعلق بالعنصر المدني، أشار ممثلو الحكومة إلى أنه يمكن النظر في وجود عسكري محدود للأمم المتحدة تكون مهمته حراسة معسكرات الأمم المتحدة التي سيعمل العنصر المدني للبعثة انطلاقا منها.

٥٤ - وأحيلت موافقة حكومة تشاد الرسمية على تمديد ولاية البعثة فنيا لمدة شهرين إلى مجلس الأمن في ١١ آذار/مارس (S/2010/129)، وأعقب ذلك اعتماد مجلس الأمن للقرار ١٩١٣ (٢٠١٠) الذي أقر هذا التمديد.

٥٥ - ووصلت بعثة الأمانة العامة الثالثة، برئاسة يوسف محمود (تونس)، إلى تشاد في ٢٣ آذار/مارس. وفي ١ نيسان/أبريل، تولى السيد محمود مهام ممثلي الخاص بالنيابة لشؤون بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد ليحل محل السيد فيكتور دا سيلفا أنغيلو (البرتغال) الذي أكمل مهمته في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٠.

٥٦ - واستنادا إلى مداولات مجلس الأمن بشأن النتائج التي توصلت إليها البعثتان الأولى والثانية، شرع ممثلي الخاص بالنيابة، السيد محمود، ونظراؤه التشاديون في إجراء عدة جولات من المشاورات التي تُوجت في ٢٣ نيسان/أبريل بالتوصل إلى اتفاق بشأن عدد من المقترحات التي من المزمع أن تحال إلى مجلس الأمن إذا قرر اعتماد ولاية منقحة للبعثة تسري اعتبارا من ١٦ أيار/مايو. وهذه المقترحات مبوبة تحت العناوين الواردة أدناه وهي تشمل توصياتي بشأن الولاية المنقحة للبعثة، المطروحة أمام مجلس الأمن للنظر فيها.

حماية حكومة تشاد للمدنيين ابتداءً من ١٦ أيار/مايو

٥٧ - ستنتهي ولاية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد التي تنص على حماية المدنيين اعتباراً من ١٦ أيار/مايو ٢٠١٠. وستضطلع بعد ذلك حكومة تشاد بمسؤولياتها السيادية التي تكفل أمن وحماية السكان المدنيين في شرق تشاد، بمن فيهم اللاجئون والمشردون داخلياً والعائدون والمجتمعات المحلية المضيفة، مع إيلاء تركيز خاص على النساء والأطفال وموظفي الأمم المتحدة العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية والموارد المتعلقة بذلك، وفقاً لالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين. وقد تعهدت الحكومة، أثناء قيامها بذلك، بتنفيذ المهام التالية وفقاً لروح ومضمون الفقرة ٧ من قرار مجلس الأمن ١٨٦١ (٢٠٠٩):

(أ) تولى مسؤولية أمن وحماية المدنيين المعرضين للخطر، ولا سيما اللاجئون والمشردون داخلياً؛

(ب) تيسير إيصال المعونة الإنسانية وحرية حركة موظفي الشؤون الإنسانية عبر تحسين الأوضاع الأمنية في شرق تشاد؛

(ج) كفالة أمن موظفي البعثة والأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها وحرية تنقلهم.

٥٨ - وأحاطت حكومة تشاد علماً أيضا على النحو الواجب بالمسؤولية التي تستتبعها حماية المدنيين بمقتضى القانون الإنساني الدولي، وتعهدت بالعمل من أجل إنجاز النقاط المرجعية المبينة في الفقرة ٢٥ من قرار مجلس الأمن ١٨٦١ (٢٠٠٩):

(أ) العودة الطوعية لأعداد ضخمة من المشردين داخليا وإعادة توطينهم في ظل ظروف آمنة ودائمة؛

(ب) تجريد مخيمات اللاجئين والمشردين داخليا من السلاح الذي يتجلى من خلال انخفاض كميات الأسلحة وحالات العنف وانتهاكات حقوق الإنسان؛

(ج) تحسين قدرة السلطات التشادية في شرق تشاد، بما في ذلك الوكالات الوطنية لإنفاذ القانون، والقضاء، ونظام السجون، على توفير الأمن اللازم للاجئين والمشردين داخليا والمدنيين والعاملين في مجال الأنشطة الإنسانية مع احترام المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

٥٩ - وإذا قرر مجلس الأمن أن يأذن بولاية منقحة لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، سيقيّم الفريق العامل المشترك بين حكومة تشاد والأمم المتحدة التقدم المحرز وفق المعايير الواردة أعلاه في تموز/يوليه وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. وستتولى أيضاً كل من الحكومة والبعثة إنشاء منتدى لتعزيز الحوار والتعاون من أجل التوصل إلى تفاهم مشترك للأدوار والمسؤوليات المشتركة المتعلقة بمسائل ذات صلة بحماية المدنيين والحصول على المساعدات الإنسانية وترتيبات السلامة والأمن للعاملين في مجال الأنشطة الإنسانية، ولإحداث أثر إيجابي على المبادرات الإنسانية ومبادرات الإنعاش المبكر. ويعتزم المنتدى إشراك السلطات المعنية على كل من المستوى الوزاري في نجامينا والمستوى المحلي في شرق تشاد.

٦٠ - وستنفذ قوات الشرطة، ولا سيما المفرزة الأمنية المتكاملة، المهام الأمنية المتعلقة بحماية اللاجئين والمشردين داخلياً والعاملين في الميدان الإنساني. وستواصل المفرزة الأمنية المتكاملة، بدعم من شرطة البعثة، توفير الحراسة للقوافل الإنسانية وحفظ الأمن في المجتمعات المحلية. ومن المقرر أن يستمر على المستوى المحلي تعزيز آليات التنسيق الأمني التي أنشأتها

الحكومة التشادية والبعثة لضمان إقامة خطوط اتصال قوية مع جميع قوات الأمن والسلطات المحلية، بما في ذلك مكتب الحماية والحراسة.

٦١ - ومن المتوقع أن يزداد قوام المفرزة الأمنية المتكاملة الحالي من ٨٥٠ عنصراً إلى ١ ٠٠٠ عنصر متى توفرت الموارد. وستكفل الحكومة استمرار مراعاة التوازن بين الجنسين داخل المفرزة الأمنية المتكاملة أثناء التجنيد وعمليات التناوب. وهذا الأمر يحظى بأهمية خاصة لأن النساء والأطفال يمثلون غالبية اللاجئين والسكان المشردين داخلياً.

الولاية المقترحة المنقحة لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد

٦٢ - تتضمن الفقرات من ٦٣ إلى ٨٣ (د) من هذا التقرير التوصيات المتعلقة بمستقبل ولاية البعثة التي تنص على فترة أولية مدتها ستة أشهر للانتقال إلى اعتماد الأمم المتحدة الكامل على حكومة تشاد لتوفير الأمن لموظفي البعثة المدنيين والعاملين في مجال الأنشطة الإنسانية التابعين لفريق الأمم المتحدة القطري، وتنفيذ إجراءات الأمم المتحدة للمرحلة الأمنية الرابعة وتطبيق شروط العمل التي سيلتزم موظفو الأمم المتحدة بتطبيقها دون استثناء. وقد يلزم إجراء تمديد آخر للولاية لتمكين حكومة تشاد وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى من توطيد استدامة المفرزة الأمنية المتكاملة والقيام، بدعم من شركاء آخرين، بتسليم الحكومة ما اضطلعت به البعثة من عمل في مجال تسوية النزاع على المستوى القضائي والجزائي والمحلي وفي مجال حقوق الإنسان، وفقاً لما يرد أدناه.

المفاهيم والمهام المدنية لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد

٦٣ - عند اتخاذ قرار من جانب مجلس الأمن، ستواصل البعثة بموجب ولاية منقحة أداء المهام المحددة في إطار الفقرات ٦ (ج) إلى ٦ (ط) من قرار مجلس الأمن ١٨٦١ (٢٠٠٩) في مجالات سيادة القانون وحقوق الإنسان والشؤون المدنية، وتقديم المساعدة إلى الحكومة في مجال مكافحة الألغام أثناء اضطلاعها بمسؤولياتها لحماية شرق تشاد. وستتمثل المبادئ التوجيهية التي ستدعم جميع أنشطة البعثة المستقبلية في مدى فعاليتها واستدامتها. وعلاوة على ذلك، ستبذل قصارى الجهود من جانب البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الدوليين الآخرين للاشتراك في القيام بأنشطة متكاملة تتيح، بالإضافة إلى قيمتها الجوهرية، فرص الانتعاش الاجتماعي الاقتصادي التي تعود بالفائدة على المشردين داخلياً والمجتمعات المحلية المضيفة.

عنصر الشرطة المدنية

٦٤ - سيستمر عنصر شرطة بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى في الاضطلاع بالمهام المحددة بموجب الفقرات ٦ (أ) و ٦ (ب) من القرار ١٨٦١ (٢٠٠٩). وعلى وجه التحديد، ستواصل شرطة البعثة تدريب حكومة تشاد وتوجيهها ودعم ما تبذله من جهود لتحقيق الاكتفاء الذاتي للمفرزة الأمنية المتكاملة باعتبارها كيان محترف لإنفاذ القانون.

٦٥ - وسيُنشأ فريق عامل مشترك بين حكومة تشاد والأمم المتحدة بهدف استعراض المهام الرئيسية اللازمة لتعزيز قدرات المفرزة الأمنية المتكاملة من أجل توفير الأمن داخل وحول مخيمات اللاجئين والمشردين داخلياً وتوفير الحراسات الأمنية وأمن المناطق؛ وذلك باتباع سبل منها دعم تنسيق المفرزة مع الدرك والحرس الوطني، وكذلك الجيش التشادي المسؤول عن أمن الحدود والتهديدات الخارجية. وسيضع الفريق العامل خطة لتسليم الحكومة الدعم الإداري والمالي واللوجستي للمفرزة بصورة تدريجية. وسيستعرض هذا الفريق العامل في جملة أمور ما يلي:

(أ) تدريب أفراد المفرزة الأمنية المتكاملة وشرطتها القضائية في مجال تقنيات التحقيق ونظم التعقب الإلكترونية، بالإضافة إلى جهاز اللاسلكي والحراسات الأمنية والقانون الإنساني الدولي اعتباراً من حزيران/يونيه ٢٠١٠؛

(ب) واختيار وتدريب ١٠ مدربين آخرين من المفرزة الأمنية المتكاملة اعتباراً من حزيران/يونيه ٢٠١٠؛

(ج) التدريب المحتمل لأفراد المفرزة الأمنية المتكاملة في مجال توفير الأمن للمناطق؛

(د) التدريب في مجال صيانة أسطول مركبات المفرزة ومواصلة تدريب أفراد المفرزة في مجال مهارات القيادة؛ واستقدام ٥٠ سائقاً و ٢٥ فني سيارات اعتباراً من تموز/يوليه ٢٠١٠ ضمن إطار قوام المفرزة المأذون به ووفقاً لما تمت مناقشته في الفقرة ٢٠ أدناه؛

(هـ) احتمال نشر المفرزة الأمنية المتكاملة إلى مناطق جديدة (مثل هارازي والدح)؛

(و) الهيكل التنظيمي للمفرزة الأمنية المتكاملة وآلياتها للتنسيق مع قوات أمن محلية أخرى، بما في ذلك عبر استكشاف طرائق تقنية ومالية لإنشاء مراكز تشغيل في المحافظات والمقاطعات الفرعية حتى يتسنى للسلطات المحلية العمل مباشرة مع المفرزة بطريقة مستدامة؛

(ز) التقدم الذي أحرز في مشاريع الهياكل الأساسية المتعلقة بالمفرزة الأمنية المتكاملة والواردة في الفقرة ٧١ الواردة أدناه.

٦٦ - وفي سياق المناقشات بين بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وبين حكومة تشاد وافقتا على اقتراح بالتوصية بزيادة عدد عناصر المفرزة من قوامها الحالي البالغ ٨٥٠ عنصراً إلى ١ ٠٠٠ عنصر تقريباً ضمن إطار الموارد المتاحة ورهناً بموافقة مجلس الأمن.

٦٧ - وسعياً إلى تحقيق الأهداف المحددة في الفقرة ٦٤ الواردة أعلاه، ستقوم حكومة تشاد والأمم المتحدة، عند الاقتضاء، بتنقيح مذكرة التفاهم المبرمة بين الأمم المتحدة وحكومة تشاد والناظمة لعمليات المفرزة الأمنية المتكاملة.

٦٨ - ومن أجل زيادة عدد المرشحات اللائي يستطعن الاندماج بمزيد من السهولة في المفرزة الأمنية المتكاملة، ستواصل البعثة دعم حكومة تشاد في استقدام وتدريب ٢٠٠ امرأة ليصبحن ضابطات في الدرك وتدريب ٢٥٠ امرأة قامت الشرطة الوطنية فعلاً بتجنيدهن.

٦٩ - ومن الأفضل أن تُقيم شرطة البعثة مع المفرزة الأمنية المتكاملة أثناء الأشهر الستة الأولى من المرحلة الانتقالية، وذلك تبعاً للحالة الأمنية في أي فترة زمنية معينة، ومتطلبات النظام المعزز للمرحلة الأمنية الرابعة للأمم المتحدة.

٧٠ - ويجري في الوقت الحالي، نشر ٢٢٦ عنصر تقريباً من أصل ٣٠٠ عنصر من عناصر شرطة البعثة المأذون بها. ويوصى بالإبقاء على القوام الحالي للأشهر الستة الأولى للولاية المنقحة وتقدم التوصيات بعد ذلك وفق الاحتياجات المحددة لعنصر شرطة البعثة.

٧١ - ومن أجل توحيد هياكل الدعم اللازمة لبقاء المفرزة، سيكون من الضروري تقديم الدعم التالي للبعثة:

(أ) إعادة تأهيل مدرسة الشرطة التابعة للمفرزة وبناء المهاجع في نجامينا اعتباراً من حزيران/يونيه ٢٠١٠؛

(ب) بناء ستة مراكز للشرطة و ١٣ موقعاً للمفرزة الأمنية اعتباراً من آب/أغسطس ٢٠١٠؛

(ج) حفر الآبار وتركيب المضخات في كل موقع من أصل ١٩ موقعاً تابعاً للمفرزة موجوداً في شرق تشاد اعتباراً من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠؛

العنصر العسكري التابع لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد

٧٢ - عقب القرار الذي اتخذته حكومة تشاد لتولي المسؤولية كاملةً عن أمن وحماية السكان المدنيين، ستعيد البعثة تشكيل عنصرها العسكري لتيسير انتقال العنصر المدني للبعثة ولفريق الأمم المتحدة القطري إلى الآليات الأمنية للبلد المضيف وإلى أماكن الإقامة والإجراءات الأمنية المتعلقة بالمرحلة الأمنية الرابعة المعززة للأمم المتحدة. وسيضطلع في الأساس العنصر العسكري للبعثة أثناء قيامه بذلك، بالمهام الثابتة التالية:

(أ) توفير الأمن لأفراد البعثة في مواقعهم ومرافقهم ومنشآتهم ومعداتهم؛

(ب) المحافظة على الوعي بالحالة السائدة في المناطق المجاورة لمواقع البعثة؛

(ج) توفير الحراسة لأفراد الأمم المتحدة العسكريين الذين ينفذون مهام تتيح تقديم الدعم؛

(د) توفير الدعم من أجل إنقاذ أفراد الأمم المتحدة والأفراد العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية في الظروف العصيبة؛

(هـ) توفير الدعم لعمليات الإجلاء الطبي لأفراد الأمم المتحدة في حدود قدراتها.

٧٣ - وسيقلص العنصر العسكري مجال المنطقة العسكرية الحالية المشمولة بمسؤوليته باستبعاد القطاع الشمالي الحالي ومقاطعة سلامات؛ بيد أنه سيضطلع بعمليات الإجلاء الطبي والإجلاء في الظروف العصيبة في منطقة مسؤولية البعثة برمتها.

٧٤ - وسيتم الاتفاق على الأساليب العملية لتنفيذ مضمون الفقرة ٧١ (د) الواردة أعلاه مع البعثة وحكومة تشاد وقواتها الأمنية، بالإضافة إلى الجهات العاملة في مجال الأنشطة الإنسانية ضماناً لفعالية هذه العملية والتوصل إلى تفاهم مشترك للأدوار والمسؤوليات.

٧٥ - ونظرا لتخفيض القدرات العسكرية للبعثة، ستعمل القوة بموجب الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة وتُعدل قواعد الاشتباك الخاصة بها لدعم هذه العمليات، أي استخدام القوة في حالة الدفاع عن النفس. وسيُنشر العنصر العسكري في موقعين رئيسيين هما فارشانا وقوز بيضا وسيحتفظ بمقر رئيسي أمامي وقاعدة للوجستيات في أبيشي ومقر خلفي صغير للبعثة في نجامينا. وستعمل البعثة جاهدة لتقليص وجودها العسكري في أبيشي قدر الإمكان وبأسرع وقت ممكن.

٧٦ - ورهناً بقرار مجلس الأمن، واعتباراً من ١٦ أيار/مايو، سيُخفض العنصر العسكري من قوامه الحالي البالغ ٣ ٣٠٠ فرد في تشاد من أصل قوامه المأذون به والبالغ ٤ ٩٠٠ فرد

إلى ١٤٠٠ جندي و ٥٠٠ عنصر للدعم بموجب القرار ١٨٦١ (٢٠٠٩). وسيصل العدد الذي سيُسحب إلى ١ ٤٠٠ جندي تقريباً. وستكفل البعثة، بدعم من حكومة تشاد، انسحاب ١ ٤٠٠ جندي بحلول ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٠. وسيظل العدد المتبقي من الجنود والبالغ ١ ٩٠٠ جندي في تشاد لغاية ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ الموعد الذي سيوقفون فيه جميع العمليات ويبدأون انسحابهم النهائي رهناً بموافقة مجلس الأمن.

شمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى

٧٧ - وفيما يتعلق بوجود البعثة في شمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى، يوجد في الوقت الحالي قوات قوامها ٣٠٠ فرد مأذون لها بتأمين المطار، وتوفير دوريات محدودة وقدرة في مجال الإنقاذ. وقد طلب رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، فرانسوا بوزيزي، في رسالة وجّهها إليّ في ١٥ شباط/فبراير أن تنقل موارد البعثة الموجودة في شمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى إلى الحكومة إذا انسحبت البعثة. وفي اجتماع عقد بعد ذلك مع ممثلي الخاص بالنيابة، كرر رئيس الجمهورية ورئيس وزرائه، الطلب السالف ذكره من جديد، وأكد أن قدرة زعزعة الاستقرار المتوفرة لدى الجماعات المسلحة تفوق قدرة قوات الأمن الوطنية. وفي هذا الصدد، التمس الرئيس بوزيزي المساعدة من الأمم المتحدة لتدريب وتجهيز قواته الأمنية في شمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى، ليتسنى لها منع الهجمات وتأمين ذلك الجزء من الحدود مع تشاد والسودان.

٧٨ - ويُقترح أن يؤذن للبعثة بولاية بموجب الفصل السادس، توفير قوة قوامها ٣٠٠ فرد (من جميع الرتب)، في شمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى. وسيكون هذا العنصر مسؤولا عن تأمين المطار في بيراو، وتوفير عمليات إنقاذ محدودة للعاملين في مجال الأنشطة الإنسانية. ونظرا لأن إمداد تلك القوات وإعاشتها يعتمد على وجود القوة في تشاد، ستوقف البعثة عملياتها في شمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى وتبدأ الانسحاب في الوقت الذي تبدأ فيه القوة الرئيسية انسحابها من تشاد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

اعتبارات أخرى

٧٩ - وإذا مدّت ولاية البعثة بما يتجاوز ١٥ أيار/مايو ٢٠١٠، سيجري الاضطلاع بأعمال إضافية في مجال البنية الأساسية لتمكين البعثة من توفير الدعم لحكومة تشاد، من أجل الوفاء بولايتها المتعلقة بالحماية وتخفيف الآثار السلبية التي ربما تتمخض عنها عملياتها المتعلقة بالبنية الأساسية والاقتصاد الحاليين في شرقي تشاد. وبالإضافة إلى الدعم المباشر، الذي سيقدم إلى المفرزة الأمنية المتكاملة (انظر الفقرة ٧١) سيستتبع هذا أيضا ما يلي:

(أ) حفر أربعة آبار إضافية وتركيب مضخات في بطيحة لفائدة مدينة أبيشي، وسيبدأ ذلك في حزيران/يونيه ٢٠١٠؛

(ب) إصلاح وصيانة الطرقات الرئيسية المؤدية إلى معسكرات البعثة؛

(ج) إصلاح وصيانة المطارات والمدرجات التي تستخدمها البعثة في فرشانا، وقوز بيضا، وبهاي، وإيريبا، وغريده، وبيراو؛

(ج) مشاريع سريعة الأثر لتقديم الدعم فيما يتعلق بعنصر البنية الأساسية، من أجل إنعاش المجتمعات المحلية المضيفة، بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري.

٨٠ - وبالإضافة إلى ما سبق ذكره، طلبت حكومة تشاد أن تفي البعثة بالتزامها الذي تعهدت به من قبل ببناء ساحة لخدمات الطائرات ومحطة نهائية في مطار نجامينا.

٨١ - وسوف تجتمع حكومة تشاد مع البعثة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ لاستعراض التقدم الحاصل سويا بشأن أعمال البنية الأساسية الوارد ذكرها في الفقرتين ٧١ و ٧٩ أعلاه. وستتخذ حكومة تشاد كافة التدابير اللازمة بما يكفل حصول البعثة على كل موافقة لازمة لأداء أعمالها في مجال التشييد دون إبطاء؛ وكفالة وصول الموظفين ومعدات الأمم المتحدة والمتعاقدين معها دون قيود إلى جميع مناطق التشييد.

٨٢ - وإذا تقرر تمديد ولاية البعثة بعد ١٥ أيار/مايو ٢٠١٠، ستعمل البعثة على إجراء الاتصالات مع حكومة تشاد ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين دعما لجهودهما الرامية إلى نقل مخيمات اللاجئين القريبة جدا من الحدود، وتقديم المساعدة اللوجستية لتحقيق هذا الغرض إلى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في حدود الموارد المتاحة وعلى أساس استرداد التكاليف.

٨٣ - ولتمكين البعثة من الوفاء بولايتها بالكامل، كررت حكومة تشاد مجددا لممثلي الخاص بالنيابة، التزامها بالاحترام الكامل لجميع أحكام الاتفاق المتعلق بمركز البعثة في ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٨، والتعديل الذي أدخل عليه في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، وأن تكفل بصفة خاصة حرية التنقل الكاملة للبعثة، وأفرادها، والمتعاقدين معها، فضلا عن مركباتهم وطائراتهم، ومنح إعفاءات من جميع الضرائب والأتعاب والعمولات، والرسوم الأخرى على النحو المنصوص عليه بموجب الاتفاق، والتعديل الذي أدخل عليه، طوال مدة ولاية البعثة وحتى تصفيتها ومغادرة جميع أفرادها العسكريين والمدنيين من تشاد بصورة نهائية أيضا.

سابعا – الآثار المالية

٨٤ – خصصت الجمعية العامة بموجب القرار ٢٧٤/٦٣ باء المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ مبلغا قدره ٦٩٠,٨ مليون دولار للإنفاق على البعثة خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠.

٨٥ – وإذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة إلى ما بعد ١٥ أيار/مايو ٢٠١٠، فإنني أعتزم استخدام الموارد التي وافقت عليها الجمعية العامة بالفعل للبعثة للفترة المالية الحالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠، كما أعتزم إدراج ما سينجُم عن قرار المجلس هذا في الميزانية المقترحة للبعثة للفترة ٢٠١٠/٢٠١١ التي سأُقدمها إلى الجمعية العامة خلال الجزء الرئيسي من دورتها الخامسة والستين.

٨٦ – وفي ٣١ آذار/مارس ٢٠١٠، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة ما مقداره ٢٨,٧ مليون دولار. وكان مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام يساوي في ذلك التاريخ ٧٢٥,٧ ١ مليون دولار.

٨٧ – وفي ٣١ آذار/مارس ٢٠١٠، كان مجموع المبالغ المستحقة للدول المساهمة في البعثة بقوات يساوي ٣,٨ ملايين دولار. وتم تسديد تكاليف القوات عن الفترة المنتهية في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٠ وتكاليف المعدات المملوكة للوحدات عن الفترة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ وفقا لجدول السداد الفصلي.

ثامنا – ملاحظات وتوصيات

٨٨ – نشأت نقطة الخلاف الرئيسية بين الأمم المتحدة والسلطات التشادية عندما أوضحت تلك الأخيرة أنها ستقوم مع انتهاء ولاية البعثة في ١٥ أيار/مايو بتحمل المسؤولية الرئيسية عن الأمن وحماية المدنيين. وعلى ذلك لم تر تلك السلطات مبرراً لاستمرار العنصر العسكري للبعثة. ودعما لهذا القرار، أشارت الحكومة إلى تعزيز قدرة قواتها الأمنية، والتحسن الملحوظ في العلاقات بين تشاد والسودان والتواصل مع الحركات السياسية المسلحة في كل منهما، وما أعقب ذلك من نشر دوريات مشتركة بمحاذاة حدودهما المشتركة مما عزز الأمن وسمح بإعادة فتح الحدود عند ثلاث نقاط واستئناف التجارة العابرة للحدود. وفي هذا الصدد، أود أن أثني على الرئيسين ديبي والبشير من أجل هذه التطورات الإيجابية وأشجعهما على المثابرة عليها.

٨٩ – ومن المشجع ذلك الموقف القوي الذي ظهرت به القوات التشادية على طول حدودها الشرقية مع السودان والرسائل العامة والخاصة الواضحة التي أرسلت إلى الحكام

الإقليميين في شرق تشاد بشأن مسؤوليتهم عن توفير الأمن للمدنيين ومن بينهم اللاجئون والمشردون داخليا.

٩٠ - وبالرغم من آراء حكومة تشاد بشأن أداء العنصر العسكري للبعثة، فإن الفترة المشمولة بهذا التقرير توضح بجلاء أنه حتى مع التقليص الحالي للعدد في منطقة العملية، فإن الرجال والنساء العسكريين الذين يخدمون تحت علم الأمم المتحدة في شرقي تشاد وشمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى، قدموا في الشهور الثلاثة الأخيرة إسهامات جديرة بالثناء في حماية المدنيين وسلامة وأمن العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية. وأود أن أسجل هنا تقديري العميق لخدماتهم.

٩١ - وبالرغم من التقييم المتفاوت لأعمال العنصر العسكري، هناك إجماع في الآراء بشأن الدعم الإيجابي الذي قدمه العنصر المدني في شرقي تشاد. وكما يبين التقرير، فإن أداء المفرزة الأمنية المتكاملة قد تحسن بمساعدة شرطة البعثة والشركاء الدوليين الآخرين. وقد برزت حالات تقدم ملحوظة أيضا جراء تعزيز سيادة القانون، بما في ذلك حقوق الإنسان، ولا سيما بالنسبة للمرأة والطفل، وفي إصلاح النظام القضائي، ومكافحة العنف الجنسي والجنساني؛ وتعزيز هياكل الحكم المحلي، وكذلك في مجال الوئام الاجتماعي بين اللاجئين، والمشردين والمجتمعات المحلية المضيفة. ولم تكن تلك الإنجازات لتتحقق دون التزام السلطات التشادية على جميع المستويات.

٩٢ - وترمي الولاية المقترحة، التي أسفرت عنها الجولة الأخيرة من المناقشات بين الأمم المتحدة وحكومة تشاد، إلى حماية أوجه التقدم الواردة في التقرير وكفالة استدامتها، مع إتاحة الانسحاب التدريجي على مراحل للعنصر العسكري.

٩٣ - وإذا قرر المجلس اعتماد ولاية جديدة للبعثة، فإن نهج الانسحاب التدريجي سيمكن البعثة من الانتقال تدريجيا من ولاية الفصل السابع للميثاق إلى ولاية الفصل السادس وسيسمح بتعزيز وجود النظام الأمني لموظفي الأمم المتحدة قبل أن تبدأ قوات البعثة انسحابها النهائي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. وثمة ميزة أخرى لهذا النهج وتتمثل في أنها ستسمح للجهات الفاعلة في مجال الأنشطة الإنسانية التي تستفيد في الوقت الراهن من الحراسة والدوريات المسلحة للعنصر العسكري، بأن تعدل تدريجيا انتشارها وطريقة عملها. والأمر الأهم، أن ذلك سيسمح لكيانات الأمم المتحدة في تشاد بتنظيم نفسها بطريقة مختلفة ودمج أنشطتها لتعزيز استدامتها وآثارها.

٩٤ - وفي ضوء الوقت اللازم لإدارة العمليات الانتقالية المذكورة أعلاه بصورة فعالة، وفي ضوء أن كثيرا من المشاريع المقترحة لدعم المفرزة الأمنية المتكاملة سيستمر بالضرورة بعد

نهاية عام ٢٠١٠، أوصي بأن يوافق المجلس على ولاية منقحة للبعثة لمدة سنة واحدة. وسيكون الاستعراض المتوقع إجراؤه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، مفيدا لتقريري الذي سيقدم إلى المجلس في نهاية فترة الستة شهور الأولى.

٩٥ - وبتقديمي لهذا الاقتراح الوارد أعلاه، أدرك أن تشاد تقع في منطقة لا تزال هشة بالرغم من بعض التطورات الإيجابية الأخيرة. ويسبب عدم الاستقرار المستمر في الجزء الشمالي الشرقي من جمهورية أفريقيا الوسطى المتاخمة لتشاد والسودان، قلقا خاصاً. وهذا هو السبب في استمرار وجود وحدة تابعة للبعثة قوامها ٣٠٠ جندي في تلك المنطقة بالقرب من مدينة بيراو، إلى حين صدور إشعار آخر. وفي الوقت الذي يناقش فيه المجلس مستقبل البعثة، يتعين عليه أن يدرس أيضا مستقبل ذلك الوجود، واضعا في الاعتبار آراء سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى، على نحو ما جرى الإعراب عنه في متن هذا التقرير.

٩٦ - وأخيرا أود أن أعرب عن الشكر لممثلي السابق فيكتور دا سيلفا أنغيلو ولموظفي البعثة لما بذلوه من جهود دون كلل من أجل الوصول بالبعثة إلى مستوى تشغيلي أمكن بموجبه، رغم كثير من العقبات، تحقيق النتائج الجديرة بالإشادة والواردة في هذا التقرير. وأود أيضا أن أعرب عن الشكر ليوسف محمود، ممثلي الخاص الحالي بالنيابة، لإشرافه على المفاوضات مع حكومة تشاد بشأن مستقبل البعثة. وأخيرا، أود أن أعرب عن امتناني لجميع موظفي منظومة الأمم المتحدة في تشاد وللشركاء الدوليين على مساهماتهم السخية في أعمال البعثة.

المرفق

أعداد القوات العسكرية وأفراد الشرطة في نيسان/أبريل ٢٠١٠

البلد	العنصر العسكري				الشرطة المدنية
	ضباط الاتصال	ضباط الأركان	القوات	المجموع	
الاتحاد الروسي	صفر	صفر	١٢٠	١٢٠	صفر
إثيوبيا	صفر	٤	صفر	٤	صفر
الأردن	صفر	صفر	صفر	صفر	١٩
ألبانيا	صفر	صفر	٦٣	٦٣	صفر
أيرلندا	صفر	١١	٤٠٧	٤١٨	صفر
باكستان	٢	٤	صفر	٦	صفر
البرازيل	٣	صفر	صفر	٣	صفر
البرتغال	صفر	صفر	صفر	صفر	٤
بنغلاديش	٢	٨	١٤٤	١٥٤	صفر
بنن	١	١	صفر	٢	٢٣
بوركينا فاسو	صفر	٢	صفر	٢	٢٤
بوروندي	صفر	صفر	صفر	صفر	٨
بولندا	صفر	٢	صفر	٢	صفر
تركيا	صفر	صفر	صفر	صفر	٣
توغو	صفر	٢	٤٥٠	٤٥٢	٤
تونس	٤	٣	صفر	٧	صفر
جمهورية الكونغو الديمقراطية	صفر	١	صفر	١	صفر
رواندا	١	صفر	صفر	١	١
سري لانكا	صفر	صفر	٦	٦	صفر
السنغال	٣	١٣	صفر	١٦	٧

البلد	العنصر العسكري				الشرطة المدنية
	ضباط الاتصال	ضباط الأركان	القوات	المجموع	
صربيا	صفر	صفر	٣	٣	صفر
غانا	١	١٠	٧٩٩	٨١٠	صفر
غينيا	صفر	صفر	صفر	صفر	٧
فرنسا	صفر	صفر	صفر	صفر	١٦
فنلندا	صفر	١	٧٥	٧٦	٣
الكاميرون	صفر	صفر	صفر	صفر	٩
كمبوديا	صفر	صفر	٤٠	٤٠	صفر
كوت ديفوار	صفر	صفر	صفر	صفر	٣٣
كينيا	صفر	٤	صفر	٤	صفر
مالي	١	صفر	صفر	١	١٠
مدغشقر	صفر	صفر	صفر	صفر	١٦
مصر	١	١	صفر	٢	٩
ملاوي	صفر	٢	صفر	٢	صفر
منغوليا	صفر	٤	٢٦٤	٢٦٨	صفر
النرويج	صفر	٢	١١٩	١٢١	صفر
نيبال	١	٧	٨٤٧	٨٥٥	صفر
النيجر	صفر	صفر	صفر	صفر	٣
نيجيريا	٢	٩	صفر	١١	صفر
الولايات المتحدة	صفر	٢	صفر	٢	صفر
اليمن	١	صفر	صفر	١	٢٧
المجموع	**٢٣**	**٩٣**	**٣ ٣٣٧**	**٣ ٤٥٣**	**٢٢٦**

Map No. 4349 Rev. 5 UNITED NATIONS
April 2010

Department of Field Support
Cartographic Section